

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 04 مارس 2017 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6277)





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 العرض العسكري تكريس لقيم الولاء للوطن

### الإمارات اليوم

03 الإمارات نموذج رائد لتعزيز حقوق الإنسان

### تقارير وتحليلات

04 الصيرفة الإسلامية في الإمارات

05 فرص «التيار الإصلاحي» بايران في الانتخابات الرئاسية المقبلة

06 كيف ستتأثر آسيا بمقترح ترامب زيادة النفقات الدفاعية؟

### شؤون اقتصادية

07 ستاندرد آند بورز تعدل نظرتها الأتمانية لقطر إلى «سلبية» من «مستقرة»

### الصفحة الأخيرة

08 «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»: تاريخ وإنجازات.. إدارة

الإعلام: قسم الإصدارات



## العرض العسكري تكريس لقيم الولاء للوطن

إذا كانت الدول العظمى والإمبراطوريات الكبيرة والأمم القوية تفخر بما حققته جيوشها من مجد، وما أحرزته من انتصارات عبر العصور؛ فإنه يحق لكل مواطن في دولة الإمارات العربية المتحدة أن يرفع رأسه عالياً، ويحتفي بوجود قوات مسلحة إماراتية تحمل كل صفات الشرف العسكري، من نبل أخلاقي، وروح معنوية عالية، واستعداد دائم للدفاع عن كرامة الوطن وأمن المواطن، والدُّود عن مقدسات الدولة، وصيانة ترابها؛ إنه ذلك الجيش الذي أسسه بناء دولة الإمارات العربية المتحدة على مبادئ العزة والكرامة، وغرسوا فيه قيم الولاء والانتماء إلى وطن لم يبخل على أهله بشيء، فبادلوه حباً بحب، وعزّةً بوفاء، ومجداً بسؤدد. هكذا هو جيش دولة الإمارات، وهكذا هي قواتها المسلحة وقوات أمنها، بقيمها الخالدة التي يتم استذكارها في كل مناسبة.

ويُعدُّ تنظيم العرض العسكري الأول من نوعه في الدولة، يوم الخميس الماضي، بعنوان «حصن الاتحاد» مناسبة أظهرت الشجاعة والتفاني والمهنية العالية التي تتمتع بها عناصر القوات المسلحة؛ ومكّنت الجمهور من مشاهدة أبرز صفات القوة والتكامل بين الوحدات العسكرية المختلفة، كالقوات البرية والبحرية والجوية وحرس الرئاسة. كما مكّنت المناسبة نفسها من الاطلاع على القدرات القتالية، وملامح الالتزام والانضباط اللذين تتسم بهما القوات المسلحة، وتميُّزها بالسرعة والمرونة والكفاءة العالية، وهي كلها أمور عكست قدرتها على تنفيذ العمليات العسكرية للدفاع عن الوطن وحماية أمنه؛ عاكسة بذلك جوهر القيم التي ينبغي أن يتشبع بها كل مواطن حريص على دعم الأمن القومي لبلده، مساهم في تنميته، ومنسجم مع رؤية قيادته الحكيمة.

إن أدوار القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة لم تعد محصورة في المجالات الدفاعية فحسب، بل كشفت السنوات الأخيرة عن أنها باتت تتجاوز الأطر التقليدية للجيش إلى مجالات تتطلّبها الظروف الإقليمية والدولية، بما يتماشى مع مصالح دولة الإمارات العربية المتحدة وفق رؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة -حفظه الله.

لقد ظلت القوات المسلحة الإماراتية منذ تأسيسها لعقود عدّة مصنعاً لأجيال من الرجال، قدّموا حياتهم وجهدهم خدمة للوطن؛ ومع زيادة قدراتها العسكرية، وتنوّع كفاءتها البشرية، وتطوُّر أدواتها التدريبية، وزيادة تدخلاتها الإنسانية على المستويين الإقليمي والدولي، باتت تجسيداً حقيقياً لمفهوم الولاء للوطن، وتعميق التلاحم بين أبنائه، وتعزيز الإحساس بالمسؤولية والتفاني في خدمة الإنسانية، فأسهمت في مؤازرة الشرعية باليمن، فكان لها دور كبير في تحرير مدن ومحافظات يمنية عدّة، وأخذت على عاتقها تأهيل قطاع الأمن، إلى جانب تكفّلها بالجانب الإنساني داخل اليمن وخارجه؛ فقادت رسالتها الإنسانية إلى المشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية بهدف تحقيق الأمن والاستقرار بمناطق الصراعات المختلفة، وفي أماكن بعيدة. كما لم تتأخر القوات المسلحة الإماراتية عن الاستجابة لنداء واجب الأخوة في الكويت والبحرين، فأسهمت في تحرير الأولى، وشاركت في درء الخطر عن الثانية، إلى جانب أشقائها من قوات دول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، وهي اليوم على استعداد دائم لمواجهة أي خطر يتربّص بأمنها وأمن أشقائها. إن القوات المسلحة الإماراتية قامت على حماية أمن الوطن، وستظل حريصة على تقدّم دولة الإمارات بين الأمم، كما تستمر القوات المسلحة في عملية التطوير على المستويات كافة، وتلتزم بشكل ثابت بالمبادئ الإنسانية والسلمية التي تقتضي الانخراط في عمليات حفظ السلام بصفحتها إحدى أبرز أدوات حفظ الأمن والاستقرار الدولي، وهو عمل يلبي حاجة دولة الإمارات إلى تعزيز مفهوم التواصل خدمة للبشرية.

## الإمارات نموذج رائد لتعزيز حقوق الإنسان

أثبتت دولة الإمارات العربية المتحدة قدرتها على تجاوز التحديات التي يواجهها العالم اليوم، سواء كانت تحديات أمنية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، كما تمكّنت بفضل السياسات الحكيمة لقيادتها الرشيدة، وحسن إدارتها لمختلف الملفات، من أن تواجه مختلف الدعايات والحملات المغرضة، التي تستهدف من حين إلى آخر أمنها الداخلي، أو علاقاتها الخارجية، أو سمعتها في مجال حقوق الإنسان، بل إن التقارير الدولية المحايدة والمنظمات ذات المصداقية العالمية برهنت، بما لا يدع مجالاً للشك، على أن دولة الإمارات توفر اليوم أفضل بيئة لحقوق الإنسان؛ وذلك بفضل الترسنة القانونية والتشريعية التي وضعتها الدولة لحماية البشر، مهما كانت انتماءاتهم العرقية، أو الدينية، أو خلفياتهم الثقافية، بل إن دولة الإمارات وفّرت كل الظروف المواتية لتمكين الإنسان من التمتع بكامل حقوقه والإحساس بكرامته؛ حتى باتت من بين أكثر بلدان العالم جذباً للباحثين عن الأمان والرفاهية. كما انخرطت دولة الإمارات، بشكل فعّال، في الجهود الدولية لحماية الإنسان من مخاطر الصراعات والحروب والمجاعات، وقدم العديد من أبنائها أرواحهم الزكية في سبيل إنقاذ المحتاجين، وتقديم يد العون إليهم حتى يستعيدوا إنسانيتهم.

إن الجهود التي أوصلت وضع حقوق الإنسان في دولة الإمارات إلى ما هي عليه من تحسّن هي التي جعلت منها دولة استثنائية في منطقة تعاني ويلات التطرف والعدوان والتدخلات المتزايدة؛ إذ تشكل هذه القوى الخطرة أكبر التهديدات والعقبات أمام النهوض بحقوق الإنسان العالمية؛ وذلك لكونها تسعى إلى فرض الأيديولوجيات البغيضة والمعتقدات الضيقة على الشعوب والأمم الأخرى؛ وفق ما جاء في كلمة معالي الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، أمام الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الرابعة والثلاثين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف. وأضاف معاليه أن دولة الإمارات تلتزم التزاماً عميقاً وتعزيز مبدأي التسامح والقبول في الدين والجنس؛ واضحة بذلك اتجاهها جديداً لمنطقة الشرق الأوسط، يقوم على تمكين المرأة، والتنوع، وإشراك الشباب في التخطيط لمستقبلهم، وحماية حقوق الطفولة، وتطوير حقوق العمالة، ومكافحة الاتجار بالبشر، والاستمرار في جهود الإغاثة الإنسانية بالدول التي تعاني شعوبها تداعيات سلبية للحروب.

وقد أشاد معالي الدكتور أنور قرقاش، أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، بالتقدّم الكبير الذي حققته دولة الإمارات في تنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مذكّراً بالمكانة التي باتت تحتلها المرأة في عجلة الاقتصاد والتنمية؛ ما جعل دولة الإمارات تتصدّر الدول العربية في مجال المساواة بين الجنسين؛ وفقاً للمؤشر السنوي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن المعطيات المهمة التي قدمها وزير الدولة للشؤون الخارجية، تأتي لتعزز التقارير والمؤشرات والمؤتمرات الإقليمية والدولية الكثيرة التي تشيد بالتجربة الإماراتية في مجال حقوق الإنسان، ونشر التسامح، وتعزيز الإحساس بالسعادة لدى المواطنين والمقيمين على أرضها، ومن ذلك مثلاً ما صدر عن الأزهر الشريف ومجلس حكماء المسلمين في القاهرة، الثلاثاء الماضي، من إشادة بالتجربة الإماراتية في التسامح وتعايش الثقافات، كما طالبت منظمات حقوقية عربية عدّة شاركت في «المؤتمر الإقليمي العربي لمكافحة التعصب والتحريض على الكراهية»، الذي احتضنته دبي مؤخراً، بضرورة الاستفادة من النموذج الإماراتي في تجريم الكراهية والتطرف، وتحسين واقع حقوق الإنسان. وقد أسهم دور الإمارات بهذا المجال في تصنيفها الأولى عربياً في مؤشر السعادة العالمي على مدى العامين الأخيرين من جانب «شبكة حلول التنمية المستدامة» التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وهو مؤشر يقيس مستوى معيشة الفرد، والمساواة، والعدالة، وكفاءة النظام القضائي، والرضا عن الحياة لدى المواطنين والمقيمين. وهي كلها ظروف أسهمت بشكل مباشر في جعل الإمارات الأولى عربياً، والرابعة عالمياً في مجال استقطاب الباحثين عن عمل.



## الصيرفة الإسلامية في الإمارات

غدت الصيرفة الإسلامية، خلال السنوات القليلة الماضية، صناعة حديثة تستقطب اهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية والأطراف الفاعلة في النظام المالي العالمي، ويعود ذلك إلى أسباب عدّة أهمها الطلب المتنامي على منتجات الصيرفة الإسلامية من مختلف شرائح المجتمع، وقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من الدول التي استطاعت ترسيخ مكانتها، ووضعت بصماتها على الخريطة العالمية للصيرفة الإسلامية، وعلى الرغم من تأثر هذا القطاع بالظروف الاقتصادية المتخبطّة على مستوى العالم، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع بمميزات عدّة تمهد لها آفاق نمو هذا القطاع الواعد.

في الدولة العام الماضي؛ وأرجع التراجع الطفيف المتوقّع في نمو القطاع هذا العام إلى تأثير البنوك الإسلامية والتقليدية، على حدّ سواء، بتباطؤ النمو في الدولة، مشيراً إلى أن النظام المصرفي (الإسلامي والتقليدي) في الإمارات يقوم على ركائز راسخة في الاقتصاد



يعود ارتفاع الطلب من مختلف الشرائح على خدمات الصيرفة الإسلامية إلى السمات التي يتمتع بها هذا القطاع، التي تميّزه عن الصيرفة التقليدية، ومن أهمها تزايد ثقة العملاء بالبنوك الإسلامية بسبب الاستقرار المالي الذي يمنحه الاستثمار في هذه البنوك،

ولاسيّما بعد أن أثبتت الأزمة المالية العالمية أن الصيرفة الإسلامية تمثل خياراً أكثر استدامة وإنصافاً في إجراء التعاملات المالية على المستوى العالمي، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في جذب الاستثمارات والربط بين الأسواق وفقاً لمتطلبات هذا العصر، وبما يخدم الخطط التنموية. وممّالاشك فيه أن انخفاض أسعار النفط العالمية، وتخبطات الاقتصاد العالمي، كان لها آثار بيّنة على مستوى القطاعات كافة، عانت منها -بنسب متفاوتة- جميع دول العالم بلا استثناء، وقد كان قطاع الصيرفة الإسلامية أحد تلك القطاعات التي تأثرت بتباطؤ النمو العالمي، وفي هذا السياق، وفيما يتعلق بتوقعات نمو قطاع الصيرفة الإسلامية في الإمارات، قال تقرير حديث لوكالة «فيتش» إن النمو السريع لقطاع التمويل الإسلامي في دولة الإمارات، خلال السنوات الأخيرة، قد أسهم بشكل ملحوظ في تحسّن مقاييس جودة أصول المصارف، مشيرةً إلى أن الطلب على التمويل الإسلامي داخل الدولة شهد نمواً بوتيرة سريعة، مع زيادة وعي العملاء، واعتماد تشكيلة واسعة من المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما أشار التقرير إلى أن نظرة الوكالة المستقبلية للبنوك الإسلامية الإماراتية تبقى مستقرة «لكن القطاع عرضة للهبوط أكثر من البنوك التقليدية؛ نظراً إلى ارتفاع نسبة تمويلات التجزئة. وفي السياق نفسه، توقع الرئيس العالمي للتمويل الإسلامي في وكالة «ستاندرد أند بورز لخدمات التصنيف الائتماني» في تصريحات له، أن يحقق قطاع الصيرفة الإسلامية الإماراتي نمواً مستويًا عند 5% في العام الجاري، مقارنة بنمو نسبته 5.4% لإجمالي أصول البنوك

الحقيقي؛ ما يضع البنوك الإسلامية والتقليدية على قدم المساواة عندما يتعلق الأمر بتأثيرات تباطؤ الاقتصاد الحقيقي. وتبرهن تلك التوقعات على ما تتمتع به دولة الإمارات العربية المتحدة من مميزات ساعدتها -ولا تزال- على إحراز تقدّم ونمو ملحوظين في الصيرفة الإسلامية، ولعل من أهم تلك المميزات احتضان الدولة لأول بنك إسلامي في العالم، وهو «بنك دبي الإسلامي» الذي أسّس عام 1975، وكذلك المبادرة الفريدة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي -رعاه الله- إلى إعلان «دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي»، فضلاً عن تمتّع الإمارات ببنية تحتية متطورة، وبيئة تشريعية قوية، ومناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال، وغيرها من العوامل التي تساعد القطاع على النمو والصمود أمام التحديات. وفي دلالة على المكانة التي وصلت إليها الإمارات في الصيرفة الإسلامية يشير تقرير حديث لمؤسسة «آرنست أند يونج» إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وماليزيا تمثل أكبر ثلاثة أسواق للصيرفة الإسلامية في العالم من حيث حجم الأصول. وبالإضافة إلى ذلك تأتي المصارف الإسلامية الإماراتية ضمن أكبر المصارف الإسلامية على مستوى العالم. وكل ذلك يمهّد الطريق أمام الإمارات لتصبح مركزاً مالياً عالمياً رائداً في صناعة الصيرفة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يزال أمام الإمارات الكثير من الفرص وآفاق النمو التي تتيح لها إمكانية نمو حصتها في خدمات الصيرفة الإسلامية، وترسّخ موقعها بصفتها نموذجاً يُحتذى به على الخريطة العالمية لهذا القطاع.

## فرص «التيار الإصلاحي» بإيران في الانتخابات الرئاسية المقبلة

تشهد الساحة السياسية الداخلية في إيران متغيرات مهمة من المتوقع أن تؤثر في المشهد الإيراني خلال السنوات المقبلة. ومن هذه المتغيرات غياب الرئيس الإيراني الأسبق، علي أكبر هاشمي رفسنجاني، الذي كان أحد أهم المؤثرين في القرار الإيراني، ويُعدُّ أبرز وجوه الاعتدال والإصلاح في البلاد؛ وهناك أسئلة تُثار حول قدرة التيار الإصلاحي على منافسة المحافظين في الانتخابات الرئاسية المقبلة، بينما لا تزال هناك ضبابية حول من يمكن أن يخلف المرشد الأعلى، علي خامنئي.

توافقاً داخلياً على مصالح النظام الإيراني التي لا يمكن المساس بها؛ فالإصلاحيون والمحافظون لا يختلفون على أهمية حفظ مصالح النظام؛ ولكنهم يختلفون في الطريقة التي يجب اتباعها لتحقيق هذه المصالح. وتكتسب



تمثل وفاة الرئيس الإيراني الأسبق، هاشمي رفسنجاني، بالنسبة إلى الكثيرين غياباً لأحد أهم الأصوات المعتدلة في طهران؛ فقد شهدت فترة رئاسته تطوراً في مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية، وانفتاحاً على الخارج، بما في ذلك

مبادرته إلى فتح باب الحوار مع المملكة العربية السعودية. كما اتخذ رفسنجاني سياسة داخلية أسهمت في خلق توازن بين المحافظين والإصلاحيين. كما لعب دوراً مهماً في تقوية التيار الإصلاحي خلال السنوات الأخيرة؛ وبوفاته خسر الإصلاحيون صوتاً مهماً ومؤثراً داعماً لهم. وقد رأت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية وفاة رفسنجاني تناقشاً للمساحة المتاحة لدى الإصلاحيين، وبعبارة أخرى غياب درع الحماية الرئيسية لهم. ورغم أن المحافظين لا يملكون مرشحاً قوياً للانتخابات الرئاسية المقبلة؛ فإن عوامل عديدة يمكن أن تسهم في تقويض فرص الإصلاحيين لمصلحتهم، ومن بينها، أولاً، خلاف الإصلاحيين وروحاني بسبب ملف السجناء السياسيين، وعدم دعم الرئيس لهم في الانتخابات الداخلية لاختيار رئيس البرلمان ونوابه في هيئة الرئاسة. وثانياً، محاولة المحافظين استغلال إخفاقات روحاني، خاصة عدم قدرته، حتى الآن، على الوفاء بالعديد من وعوده؛ ما أدى إلى فجوة بينه وبين الناخبين. وثالثاً، استغلال موضوع الملف النووي الذي يصعب أن يخدم روحاني في الانتخابات الرئاسية المقبلة؛ وذلك مع تمديد «الكونجرس» الأمريكي العقوبات على إيران عشر سنوات أخرى.

وفي ظل هذه التطورات يُتوقع أن تشهد الانتخابات الرئاسية المقبلة اهتماماً داخلياً كبيراً، وأن تعكس حالة قوية من التنافس بين المحافظين والإصلاحيين؛ ولكن من غير المتوقع أن يتصاعد إلى حدِّ الصراع. أما خارجياً؛ فهناك اهتمام بمسألة هوية خليفة المرشد الأعلى، علي خامنئي؛ لما يشكله هذا المنصب من أهمية، سواء في الداخل الإيراني أو الخارج؛ بحكم سيطرته على مفاصل الحكم في إيران. ومع ذلك؛ فإن هناك

لتحقيق هذه المصالح. وتكتسب الانتخابات المقبلة أهمية لغياب الثنائية التقليدية المعتادة في الانتخابات؛ خاصة بعد وفاة رفسنجاني، وهناك ترقُّب لما سيفعله الإصلاحيون وروحاني. وقد رأت صحيفة «الديلي تليجراف» البريطانية أن روحاني سيواجه انتخابات رئاسية حاسمة، وستكون بمنزلة استفتاء على الاتفاق النووي الموقع مع الدول الكبرى. كما يخشى الإصلاحيون أن يدفع خامنئي والمحافظون بمرشح متشدد في الانتخابات الرئاسية المقبلة، يعمل على إفشال الاتفاق النووي، ويضيِّق مساحة الحركة أمام الإصلاحيين. ويخشى الإصلاحيون ازدياد سيطرة «الحرس الثوري» على الاقتصاد الإيراني؛ ولاسيما في حالة غياب المرشد الأعلى؛ ما قد يؤدي إلى عسكرة الدولة، وتقوية التيار المتشدد، أكثر من أي مرحلة سابقة؛ وسيكون لهذا الأمر انعكاسات مهمة على الداخل والخارج.

وفي سياق الترشيحات لخلافة خامنئي كُرِّر اسم رجل الدين المحافظ إبراهيم رئيسي في تقارير غير رسمية، ورئيسي من المقرَّبين الذين يتلقون دعم خامنئي و«الحرس الثوري»؛ ومع ذلك يبقى التنبؤ بهوية المرشد القادم أكثر تعقيداً من ذي قبل؛ في ظل وجود أسماء مرشحين محتملين إلى جانب إبراهيم رئيسي، مثل مجتبي خامنئي (نجل المرشد الحالي)، وهاشمي شاهرودي (نائب رئيس مجلس خبراء القيادة)، وصادق لاريجاني، الرئيس الحالي للسلطة القضائية، والرئيس الحالي حسن روحاني. وبرغم أن الدستور الإيراني ينصُّ على أن مجلس الخبراء ينتخب المرشد؛ فإن التطورات الأخيرة في الساحة الإيرانية تشير إلى دور كبير للمحافظين و«الحرس الثوري» في عملية اختيار المرشد الأعلى القادم.

## كيف ستأثر آسيا بمقترح ترامب زيادة النفقات الدفاعية؟

أوضح أنك باند، المحرر في مجلة «ذا دبلوماسيات»، في تقرير له بالمجلة، أن إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، تريد زيادة النفقات الدفاعية الأمريكية؛ مثلما كان الرئيس قد وعد بها خلال حملته الانتخابية. وأعلن الرئيس ترامب أنه سيسعى إلى الحصول على زيادة تصل إلى 54 مليار دولار من «الكونجرس» الأمريكي للإنفاق العسكري في السنة المالية المقبلة؛ وفي حال تمت الموافقة على الطلب؛ فإن تلك الزيادة بنسبة 9% في الإنفاق العسكري الأمريكي ستعدُّ «تاريخية»، مثلما أطلق عليها ترامب، كما أن تلك الزيادة ستفوق مجموع الميزانية العسكرية الروسية المتوقعة في عام 2018، الذي قد يصل إلى 47 مليار دولار، حسب أسعار الصرف الحالية.

سلفه باراك أوباما على أداء التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة تنظيم «داعش» بالعراق وسوريا. **زيادة سباق التسلح في آسيا؟** فيما يتعلق بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ فإن ترامب يسعى إلى زيادة



تنفق الولايات المتحدة الأمريكية، حالياً، 584 مليار دولار على النفقات الدفاعية، وتعدُّ الأولى في العالم من حيث الإنفاق العسكري، وتليها الصين، التي تنفق 143.7 مليار دولار وفقاً للأرقام الرسمية. ويتعدّل مقترح ترامب بشأن

زيادة النفقات العسكرية مع خفض الإنفاق بمقدار 54 مليار دولار في مجالات غير دفاعية تخضع للتقدير، ومنها خفض نفقات أجهزة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، التي تُعدُّ غير دفاعية، بما في ذلك نفقات وزارة الخارجية، وبرامج المساعدات الخارجية الأمريكية. كما أن طلب «البيت الأبيض» زيادة ميزانية الدفاع لا يتضمّن أي اقتراحات لخفض الإنفاق الأمريكي الإلزامي على البرامج الاجتماعية، لكنه يتضمّن خفض ميزانيات وكالات ومؤسسات غير دفاعية، مثل وكالة حماية البيئة. وقال ترامب خلال إعلانه خطته بشأن الميزانية أمام حكام الولايات يوم الإثنين الماضي «إن الخطة تتضمّن زيادة في النفقات الدفاعية لإعادة بناء المؤسسة العسكرية المستنفدة للولايات المتحدة الأمريكية». وأضاف «يتعيّن علينا ضمان توفير الوسائل التي يحتاج إليها جنودنا البواسل لمنع الحرب، وتلبية النداء للحرب لتحقيق شيء واحد هو النصر».

ولم يتعرّض الرئيس لمناقشة الدافع الاستراتيجي وراء المطالبة بزيادة نسبة 9% في الميزانية الدفاعية. والمثير للاستغراب أن ترامب اقترح الزيادة، بينما وجّه الانتقاد إلى الرؤساء الأمريكيين السابقين لإنفاقهم ما يقرب من ستة تريليونات دولار على الحروب في الشرق الأوسط وأفغانستان. وكان ترامب قد أكّد مراراً أن القوات الأمريكية «مستنفدة»، وأنها «لم تعد قادرة على القتال لتحقيق النصر، ونحن يتعيّن علينا تحقيق النصر، وكسب الحروب مرة أخرى». وانتقد ترامب، خلال حملته، بشدّة غزو العراق عام 2003، وانتقد

عدد سفن البحرية الأمريكية بصورة كبيرة؛ وخلال الحملة الانتخابية له اقترح ترامب أسطولاً من 350 سفينة، بدلاً من العدد الحالي 272 سفينة. وكانت البحرية الأمريكية اقترحت زيادة القطع البحرية إلى 350 قطعة من أجل القيام بجميع المهام الموكلة إليها عبر العالم، خاصة في منطقة آسيا والهادئ. وبرغم خطط الرئيس لزيادة النفقات، وتزويد القوات البحرية وتجهيزها؛ فإن العقبات في أساس الصناعات الدفاعية ستقلص من الإنجازات خلال الولاية الأولى للرئيس، مع عدم ضمان إعادة انتخابه. وقال الكاتب إن زيادة النفقات العسكرية ستزيد من حدّة المأزق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، التي تسعى إلى رؤية زيادة حادّة في النفقات الدفاعية الأمريكية؛ كي تكون مبرراً لها لمواصلة توسيع ترسانتها العسكرية وتحديثها. وحسب المعلومات الصادرة عن «معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي»؛ فإن «الزيادة في النفقات الدفاعية الصينية من شأنها أن تشجّع دولاً أخرى في منطقة آسيا والهادئ على زيادة نفقاتها الدفاعية، وتخطّي مستويات الإنفاق السائدة منذ نهاية الحرب الباردة». ويقول الكاتب إن أيّ توسع في ترسانة الأسلحة النووية الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتخلّي عن اتفاقيات رقابة السلاح، لن يحفز سباق تسلّح مع روسيا، وإنما سيشجّع الصين على التوسع في ترسانتها النووية. وفي الوقت الذي لم يحدد فيه ترامب التغييرات التي يسعى إليها؛ فإن احتمالات عودة سباق التسلّح النووي والتقليدي باتت تخيّم بشكل كبير.

ولم يتعرّض الرئيس لمناقشة الدافع الاستراتيجي وراء المطالبة بزيادة نسبة 9% في الميزانية الدفاعية. والمثير للاستغراب أن ترامب اقترح الزيادة، بينما وجّه الانتقاد إلى الرؤساء الأمريكيين السابقين لإنفاقهم ما يقرب من ستة تريليونات دولار على الحروب في الشرق الأوسط وأفغانستان. وكان ترامب قد أكّد مراراً أن القوات الأمريكية «مستنفدة»، وأنها «لم تعد قادرة على القتال لتحقيق النصر، ونحن يتعيّن علينا تحقيق النصر، وكسب الحروب مرة أخرى». وانتقد ترامب، خلال حملته، بشدّة غزو العراق عام 2003، وانتقد



## ستاندرد آند بورز تعدل نظرتها الائتمانية لقطر إلى «سلبية» من «مستقرة»

بورز أن يبلغ العجز المالي على مستوى الحكومة المركزية نحو سبعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2017 وأن يهبط تدريجياً كي يصل إلى التوازن (دون عجز أو فائض) بحلول 2018-2019.



خفضت وكالة ستاندرد آند بورز نظرتها الائتمانية للديون السيادية القطرية من «مستقرة» إلى «سلبية» مع تصنيف AA حالياً. وقالت الوكالة إن موقف السيولة الخارجية القطري

وقالت الوكالة إن التوقعات تعكس المخاطر التي يشكلها احتمال تدهور الموقف الخارجي لقطر إذا ظل النمو السريع في الدين الخارجي أكبر من الزيادة في الأصول الخارجية السائلة.

يضعف مع النمو السريع في الالتزامات الخارجية على البنوك ودين القطاع الحكومي. وتوقعت الوكالة أن يعزز ارتفاع أسعار النفط والغاز الإيرادات المالية ويسهم في خفض العجز المالي تدريجياً. وتوقعت ستاندرد آند

## تكهنات برفع الفائدة يكبد الذهب أكبر خسارة في 4 أشهر



انخفض الذهب أمس الجمعة متجهًا لتكبد أكبر خسائره الأسبوعية في نحو أربعة أشهر مع تزايد التكهنات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) سيمضي قدماً في رفع الفائدة الأمريكية هذا الشهر. وزاد احتمال رفع الفائدة الأمريكية في مارس إلى نحو 80% بحلول مساء أول أمس الخميس من 66 بالمئة في منتصف الأسبوع بعد تصريحات تميل إلى التشديد النقدي من وليام دادلي رئيس بنك الاحتياطي الاتحادي في نيويورك وجون وليامز رئيس بنك الاحتياطي الاتحادي في سان فرانسيسكو. ونزل الذهب أمس الجمعة 0.5% خلال المعاملات الفورية إلى 1228.68 دولار للأوقية (الأونصة)، وانخفض الذهب في العقود الأمريكية الآجلة تسليم إبريل 4.10 دولار إلى 1228.80 دولار للأوقية. ويتأثر الذهب كثيراً بارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية لأنه يزيد من تكلفة الفرص البديلة الضائعة على حائزي المعدن الأصفر الذي لا يدر عائداً بينما يعزز الدولار المقوم به المعدن. ومن بين المعادن النفيسة الأخرى تراجعت الفضة 0.2 بالمئة إلى 17.73 دولار للأوقية بعد هبوطها 3.5 بالمئة أمس الخميس مسجلة أكبر خسائرها اليومية.

## النفط يتعافى مع تراجع الدولار

مكاسبه في وقت متأخر من جلسة الجمعة مع تراجع الدولار قليلاً بعد كلمة رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) جانيت يلين التي رجحت زيادة أسعار الفائدة في ختام اجتماع يعقد في 15 مارس وعلى مدار يومين. وقالت شركة



بيكر هيوز لخدمات الطاقة إن شركات الطاقة الأمريكية زادت عدد منصات الحفر النفطية للأسبوع السابع على التوالي. وزاد العدد بمقدار سبع منصات في الأسبوع المنتهي في الثالث من مارس ليرتفع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 609 منصات - وهو أكبر عدد منذ أكتوبر تشرين الأول 2015. وتقلصت مكاسب النفط بفعل المخاوف المستمرة بشأن التزام المنتجين المستقلين باتفاق عالمي مع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لكبح الإنتاج.

ارتفعت أسعار النفط أمس الجمعة مع تراجع الدولار الذي شجع المستثمرين على الشراء لكنهم ما زالوا يتوخون الحذر بعدما أظهرت بيانات الإنتاج الروسي ضعف الالتزام بالاتفاق العالمي على خفض الإنتاج. وجرت تسوية خام القياس العالمي مزيج برنت على

ارتفاع قدره 82 سنتاً أو 1.5 بالمئة إلى 55.90 دولار للبرميل معوضاً بعض خسائر يوم الخميس في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 72 سنتاً أو 1.4 بالمئة عن الإغلاق السابق إلى 53.33 دولار للبرميل. ويتحرك الخامان في نطاق ضيق منذ بداية هذا العام حيث بلغ الخام الأمريكي مستوى ذروته عند 55.24 دولار للبرميل في أول أيام التداول في 2017 بينما كان أدنى مستوى 50.71 دولار للبرميل وكان ذلك في وقت لاحق من يناير. وعزز النفط



## «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»: تاريخ وإنجازات

### إدارة الإعلام: قسم الإصدارات



والبحوث في مختلف دول العالم. وتُعدُّ هذه النشرة تقارير خاصة غير دورية لتغطية بعض التطورات المهمة.

• **نشرة «تواصل»**، وهي نشرة يومية تعنى بمتابعة وتحليل مضامين مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة والقضايا التي تهتم بها، من منطلق حرص «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» على التفاعل مع المستجدات، وإيمانه بالأهمية الكبيرة التي أصبحت تمثلها هذه المواقع على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية وغيرها.

• **نشرة «أسعار السلع الرئيسية وأهم الأحداث»**، وهي نشرة يومية ترصد أسعار السلع المهمة عالمياً كالنفط والغاز، والمعادن كالذهب والفضة، والمواد الغذائية الرئيسية كالقمح والأرز؛ كما تغطي أهم الأخبار السياسية والاقتصادية.

• وبالإضافة إلى هذه الإصدارات، هناك نشرات مرحليّة تغطي أحداثاً محلية أو إقليمية أو دولية معينة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر «تقرير متابعات تحقيقات الكونجرس الأمريكي بشأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر»، الذي غطى لفترة شهرين تقريباً التطورات والتغطيات الإعلامية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، المرتبطة بالوثائق السرية من تقرير لجنة تحقيقات «الكونجرس» الخاصة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي أمرت إدارة جورج بوش الابن بإبقائها قيد السرية؛ وكانت هناك مطالبات من مشرّعين وعائلات ضحايا الأحداث لإدارة أوباما بالإفراج عنها.

• تقوم إدارة الإعلام في «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، من خلال قسم الإصدارات، بإصدار عدد من النشرات والتقارير الدورية وغير الدورية التي تهتم بمتابعة التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية وغيرها، ورصدها وتحليلها، ضمن رؤية تعطي الأولوية لتطورات الساحة الإماراتية، وتليها التطورات والمستجدات الخليجية والعربية والدولية. وأهم هذه الإصدارات:

• **نشرة «أخبار الساعة»**، وهي نشرة تحليلية يومية تهتم برصد وتحليل التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية في دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي والمنطقة العربية والعالم. ويتضمّن عدد النشرة يومياً افتتاحية رأي حول أبرز القضايا المحلية والإقليمية والدولية؛ وباب «الإمارات اليوم» الذي يتابع بالرصد والتحليل القضايا الإماراتية؛ بالإضافة إلى تقارير تحليلية عدّة، وتقديرات مواقف حول أحدث التطورات في الساحتين الإقليمية والدولية، كما يضمُّ العدد ترجمة وتلخيصاً لبعض الدراسات الصادرة عن مراكز البحوث الدولية، والمقالات الرصينة التي تنشرها أشهر المجلات والصحف الأمريكية والأوروبية والآسيوية. وتعمل النشرة على بناء قواعد بيانات حديثة حول الشخصيات السياسية، وبعض القضايا والملفات المهمّة حول العالم، وتُعدُّ ملفات تحليلية ضمن إصدارات خاصة حول بعض المناسبات المحلية أو الدولية، فضلاً عن بعض محطات التحول السياسي في بعض الدول، مثل الانتخابات والصراعات والحروب وغيرها.

• **نشرة «العالم اليوم»**، وهي نشرة يومية هدفها الأساسي خدمة صانعي القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ من خلال المتابعة الدقيقة والشاملة، على مدار الساعة، لتطورات الأحداث والتعليقات المختلفة الصادرة بشأن دولة الإمارات العربية المتحدة حول العالم، وذلك اعتماداً على باقة كبيرة من وسائل الإعلام العربية والعالمية، المقروءة والمسموعة والمرئية، فضلاً عن المجلات العلمية، ومراكز الدراسات

